حول بيعة ذي النورين

دراسة تاريخية مقارنة

للدكتور
عبد العزيز غنيم

كان المسلمون يعلمون منذ اليوم الذي بويع فيه أبو بكر رضي الله عنه أن الخلافة حق المهاجرين دون الأنصار ، وحق مهاجري قريش دون غيرهم من كافة القبائل ، وكانوا يعلمون أن رياسة هؤلاء المهاجرين قد انتهت منذ أواخر أيام عمر رضي الله عنه إلى هؤلاء الرهط الذين مات النبي عليه الصلاة والسلام وهو عنهم راض ، وبهم قرير عين ، وهم : عثمان بن عفان ، وعليّ بن أبي طالب ، وسعد بن أبي وقاص ، وعبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام ، وطلحة بن عبيد الله .

ولم تكن رياسة هؤلاء للمهاجرين خاصة ولقريش كافة ؛ رياسة دينية وحسب كما يدعي يوليوس فلهوزن[1] ، ويرتب على هذا الادعاء أنهم كانوا أشبه بالكرادلة في البلاط البابوي ، وانما كانوا الى ذلك شيوخ عشائرهم[2] وزعماء بطونهم وبيوتهم . فقد كان عثمان عميد بني أمية ، وعليّ عميد بني هاشم ، وكان الزبير عميد بني خويلد ، وطلحة عميد بني تميم ، وكان سعد وعبد الرحمن هما المقدمين في بني زهرة ، وكانوا جميعاً بمقتضى هذه الرياسة الدينية وهذه الرياسة العشائرية هم المرشحين دون غيرهم للخلافة ، ولم يكن في مقدور عمر أن يتجاوزهم إلى من سواهم إلا إذا تخلى عن هذا المبدأ

(١) انظر تاريخ الدولة العربية يوليوس فلهوزن ص ٣٨

(٢) انظر الطبري : ٣٤/٥ ـ ٣٨

الذي أعلنه أبو بكر رضي الله عنه في السقيفة والذي عاونه عمر على تثبيت قواعده وتوطيد دعائمه ، وهو أن الخلافة حق المهاجرين دون الأنصار ، وحق مهاجري قريش دون غيرها[1] من سائر العرب ، ولم يكن في مقدور عمر رضي الله عنه كذلك أن يعهد بالخلافة إلى واحد بعينه من هؤلاء الرهط ، فقد كانوا جميعاً سواسية لا فرق فيهم بين رجل ورجل ، فكلهم كان سابقاً ، وكلهم كان مهاجراً وكان مجاهداً .

أضف إلى ذلك : أن عمر رضي الله عنه لم يكن يرى فكرة الاستخلاف من جهة ، وأنه قد كان يخشى أن يتحمل أمور المسلمين حياً وميتاً من جهة ثانية . وجاء في « تاريخ الرسل والملوك » بالسند إلى عمر بن ميمون أن الفاروق رضي الله عنه قد فكر في أن يعهد بالأمر من بعده إلى عليّ بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ، ولكنه خشي أن تستحيل الخلافة في عهده هاشمية يدلى فيها بالقرابة والنسب أكثر مما يدلى بالكفاءة والعمل ، وأنت ترى هذا واضحاً في هذا النص الذي نقله الطبري[2] وظاهره عليه ابن الأثير[3] : « لقد كنت أجمعت بعد مقالتي لكم أن أنظر فأولي رجلاً أمركم هو أحراكم أن يحملكم على الحق ، وأشار إلى عليّ ، ورهقتني غشية رأيت رجلاً دخل جنة قد غرسها فجعل يقطف كل غضة ويانعة يضمه ويصيره تحته ، فعلمت أن الله غالب أمره ومتوف عمر ، فما أريد أن أتحملها حياً وميتاً » .

وتراه واضحاً كذلك فيما رواه ابن سعد[4] باسناده أن عمر قال وقد انصرف عنه هؤلاء الرهط : لو وَلُّوها الأجلح سلك بهم بطريق ، فقال ولده عبد الله : فما يمنعك يا أمير المؤمنين ؛ فاعتذر بما اعتذر به في رواية الطبري وابن الأثير ، ويقال : إن عمر قد انصرف عن استخلاف عليّ لدعابة كانت فيه وما كان الرجل صاحب دعابة ولكنها فرية أثارها خصومه[5] أثناء الخلاف الذي كان بينه

(١) انظر كتابنا « موقف الإمام عليّ من الخلافة » ص ٢٧ وما بعدها .

(٢) انظر الطبري ٥/٣٣ - ٣٨

(٣) انظر الكامل لابن الأثير ٥/١٢ - ١٣

(٤) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد ٣/٣٤١

(٥) انظر عبقرية الامام للعقاد : ١٨/١٩

وبين معاوية رضي الله عنهما ، والأمر كذلك بالنسبة لعبد الرحمن بن عوف فقد سجل الطبري[1] ان عمر قد استخلاه وعرض الخلافة عليه ، وأن عبد الرحمن قد اعتذر عنها في لباقة وكياسة وأن عمر قد طالبه بالصمت حتى يعهد إلى النفر الذين كان النبي عليه الصلاة والسلام وهو عنهم راض ، وقد كان عبد الرحمن بعيداً عن العصبية قديراً على تنمية المال وتثميره ، جديراً إن هو تولى أمور المسلمين أن يحسن قيادتهم ، وأن يسير في أموالهم سيرته في أمواله .

ومع هذا فلست أرى من نفسي ميلاً إلى تصديق هذه الرواية لا لأن عبد الرحمن عارض[2] أبا بكر في استخلاف عمر وجابهه في شدة وعنف ؛ فتلك شؤون خاصة لا تؤثر في هؤلاء أصحاب النفوس الكبيرة ، بل لأن عبد الرحمن لم يكن أسبق زملائه أعضاء مجلس الشورى ؛ ولا هو كان أكفأهم لتولي شؤون الخلافة ، ولأن عمر كما قررنا من قبل لم يكن يرى فكرة الاستخلاف ، ولو أنه كان يراها لاستخلف عثمان فقد كان سريعاً إلى بيعته وإلى بيعة الصدِّيق من قبله وكان حسن الرأي فيه إلى أقصى حد ، فقد روى المؤرخون[3] أن أبا بكر سأله وهو يعتزم استخلاف عمر عن رأيه فيه ، فقال له : هو والله خير من رأيك فيه وأن سريرته خير من علانيته ، وأنه ليس فينا مثله ، وأن أبا بكر قد سره جوابه وقال له « والله لو تركته ما عدوتك » . ورووا[4] كذلك أن أبا بكر أصابته غشية وهو يكتب عهده قبل أن يملي على عثمان اسم عمر فكتبه دون أمره ، فلما أفاق صوَّب عمله ودعا له ، وكان عثمان قريباً إلى قلب عمر في خلافته ، حتى أن الناس كانوا إذا أرادوا من عمر شيئاً كلموه فيه ، ومهما نسي عمر فلا ينسى موقف عثمان أثناء معارضته[5] على بيعة أبي بكر وكيف أنه ما زال به حتى قبل الطاعة ، ودخل فيما دخلت فيه الجماعة[6] . فأنت ترى بعد هذا كله أن

(١) انظر الطبري : ٥/١٢/١٣
(٢) انظر الطبري : ٤/٥١
(٣) انظر الطبري : ٤/٥١
(٤) انظر الطبري : ٤/٥١
(٥) انظر صحيح البخاري : ٢/١٧٧ ط دار الشعب .
(٦) أنظر أنساب الأشراف : ١/٥٨٧

رياسة المهاجرين قد آلت في أواخر أيام عمر إلى هؤلاء الرهط الذين ذكرنا أسماءهم ، وأنهم كانوا هم المرشحين لولاية الأمر من بعده ، وأنه رضي الله عنه لم يرشح للخلافة واحداً منهم بعينه ، وإنما رشحهم جميعاً لهذا الأمر على أن يختاروا له واحداً منهم .

وقد اختلف المؤرخون في الوقت الذي تم فيه هذا الترشيح ، فذكر الطبري[1] وابن الأثير[2] أنه إنما كان بعد الاعتداء ، وخلاصة ما روياه أن عمر لما طعن دخل عليه المهاجرون والأنصار وطلبوا منه أن يستخلف ، وأرسلت إليه عائشة تطالبه بهذه الرغبة كذلك ، وأنه قد تردد بين الشورى والاستخلاف ، وخشي على المسلمين الفتنة إن هو سلك بهم السبيل الأول ، وخشي ألا يجد الرجل الذي لا يتخوف منه إن هو سلك بهم السبيل الثاني ، ولو كان أبو عبيدة حيّاً لألقى ما في عنقه على كاهله ، وكذلك الشأن لو وجد سالم مولى أبي حذيفة ، وزاد صاحب[3] الإمامة والسياسة : خالد بن الوليد ، ومعاذ بن جبل وهو ما لم أره عند غيره من المؤرخين ، وذكر ابن سعد[4] أن عمر قد رشح هؤلاء الرهط قبيل وفاته وأنه عاد فرشحهم مرة ثانياً إثر طعنة أبي لؤلؤة له ودخول المهاجرين والأنصار عليه يطالبونه بالاستخلاف ، ومعنى هذا أن المؤرخين غير متفقين في الوقت الذي ألف فيه عمر مجلس الشورى ، أكان قبل الاعتداء أم بعده، وأكاد أقطع بأن الحق هو ما رواه ابن سعد ، عن محمد بن عمر وذلك لأسباب :

أحدها : أن الناس كانوا يشيرون على الفاروق أن يستخلف وهو قوي صحيح[5] .

وثانيها : أن اتجاهاً[6] قد بدا من بعضهم إلى مبايعة علي إذا مات عمر ، وقد كان هؤلاء يذكرون أبا بكر وهذا الاتفاق الذي كان حول استخلافه ،

---

(١) انظر الطبري : ٥/٣٣ ـ ٣٨
(٢) انظر الكامل لابن الأثير : ٣/٢٠ ـ ٢١
(٣) انظر الإمامة والسياسة : ٣٩ ـ ٤١
(٤) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد : ٢/٥٨
(٥) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد : ٣/٣٣٩ ـ ٣٤٠
(٦) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد : ٢/٥٨

ويقولون في تبريره : لقد كانت بيعة أبي بكر فلتة ، وقد اضطر عمر وقد بلغته هذه المقالة الى ان يخطب في الناس محذراً من الفتنة ، مهدداً هؤلاء الذين يدعون إلى مبايعة عليّ بعد وفاته من غير شورى من المسلمين[1] .

وثالثها : وهو أن عمر وقد دوخ أمة الفرس وشرد ملكها واستولى على قراها ومدنها ، قد كان يتوجس خيفة من علوجها ويتوقع أن تكون نهايته على أيديها ، ومن ثم فقد كان يخشاها ويحول بينها وبين الاقامة في المدينة الا لحاجة أو ضرورة .

وسبب واحد من هذه الأسباب ـ فضلاً عن سائرها ـ يدفع عمر إلى أن يقول كلمته في شأن الخلافة ، وأن يعلن ـ وهو صحيح ـ عن النفر الذين يراهم أهلاً لها ، وهو ما رواه ابن سعد عن محمد بن عمر .

وعلى كل حال فإن الروايات كلها مجمعة على أن عمر لما طعن وطالبه المسلمون ، بالاستخلاف ، رأى أن يسلك طريقاً وسطاً بين ما فعله النبي عليه الصلاة والسلام وما فعله أبو بكر ، فأوصى بأن تكون الخلافة إلى الستة الذين ذكرنا أسماءهم والذين هم أعلام الصحابة وأصحاب القدم والسابقة ، والذين كانوا جميعاً من العشرة المبشرين بالجنة ، وأضاف رضي الله عنه اليهم سابعاً وهو ولده عبد الله ، ولكن على أن يكون مشيراً وليس له من الأمر شيء ، وزعم صاحب[2] « الامامة والسياسة » زوراً أن عمر قد أوصى بأن يضاف إلى هذا المجلس شيوخ الانصار وليس لهم من الأمر شيء ، وأن يضاف إليه كذلك الحسن وعبد الله بن عباس وليس لهما من الأمر شيء ، ولست أجد من نفسي ميلاً إلى صحة هذا الخبر ، فان شيوخ الأنصار لو أضيفوا إلى هؤلاء الرهط لما أغفلت الروايات التحدث عنهم والكلام في نشاطهم ، والأمر كذلك بالنسبة للحسن

---

(١) انظر أنساب الأشراف : ١/٥٨٥ ـ ٥٨٧
انظر الطبري : ٣/٢٠٠
انظر تاريخ الخلفاء للسيوطي : ٦٧ ـ ٦٨

(٢) انظر الإمامة والسياسة : ٤٠ ـ ٤١

ابن علي، وعبد الله بن عباس ، وقول ابن قتيبة : إن اضافتهما إلى المجلس إنما كانت من أجل التبرك قـول لا يستقيم ، لأنه لو كان هذا صحيحاً لدعي الحسين وغيره من رجال البيت الهاشمي ولكان حضور العباس رضي الله عنه أولى من حضور ولده ، لاسيما وأن عمر نفسه قد سبق أن تبرك به ، ويزيد من ضعف هذا الادعاء تخصيص عبد الله دون غيره من سائر ولد أبيه ، ويخيل إليَّ أن هذا الخبر إنما صنع ليتقرب بـه واضعوه للخلفاء العباسيين بالتنويه بجدهم عبد الله رضي الله عنه ، وعندي ان عمر قد ألف مجلسه هذا من هؤلاء الستة ومن ولده عبد الله كما هو الثابت في سائر الروايات .

٣ ـ وقد كان عمر بما له من خبرة ومعرفة بالأمور يرى[١] أن الخلافة سوف لا تعدو أحد الرجلين علي وعثمان ، ومن ثم فقد اجتمع[٢] بكل منهما وأفضى إليه بما يتخوفه منه ، وحذره إن هو تولى من أمور المسلمين شيئاً ألاّ يحمل أقاربه على رقاب الناس . ولكي لا يختلف المرشحون حول الخلافة ، ولكي لا يستحيل الخلاف الى الفرقة والفتنة فقد رأينا عمر يضع الضمانات[٣] الكفيلة بوصول المجلس الى غايته في أقصر وقت ودون أن يتعرض وتتعرض معه الأمة إلى خطر الخلاف والفرقة .

فالتشاور يجب ألا يزيد على ثلاثة أيام على ألا يمر اليوم الـرابع إلا وعلى المسلمين إمام .

والحكم حكم الأكثر فإن اختار خمسة رجلاً وأبى السادس فلتشرخ رأسه ، وإن أبى اثنان فلتشرخ رأساهما ، وإن كانوا ثلاثة وثلاثة فليرجح الجانب الذي ينضم إليه عبد الله ولتشرخ رؤوس الباقين إذا ظلوا معارضين .

والحارس هو أبو طلحة الأنصاري في خمسين من قومه ، وعليه ألا يمكن المجلس من أن يتصل بالناس أو يتصل به الناس ، وعليه كذلك ألا يزيده على الأجل الذي ضرب له .

---

(١) أنظر الطبري : ٥/٣٥ ـ ٣٨ (٢) انظر الامامة والسياسة : ٤٢ (٣) انظر الطبري : ٥/٣٥ ـ ٣٨

وليصلِّ صهيب بالناس حتى يصدر المجلس قراره باختيار من يشاء . وزعم ابن الأثير(١) أن عمر قد أوصى بأن يكون الحكم للأكثر ، فإن تساوت الأصوات فليرجح الطرف الذي فيه عبد الرحمن ولينضم ولده إليه ولست أشك في ضعف هذا الخبر ، ذلك لأنه يلغي دور عبد الله ويجعله بحيث لا يقدم ولا يؤخر ، لأنه عند تساوي الأصوات فسوف يرجح الطرف الذي فيه عبد الرحمن من غير حاجة إلى عبد الله ، وعند عدم التساوي فسوف يكون الحكم للأكثر من غير حاجة إليه كذلك ، وأنصف من هذا وأعدل في رأيي ما رواه الطبري عن ابن ميمون(٢) من جعل الترجيح عند التساوي إلى عبد الله من غير إلزام له بايثار طرف معين ، فإذا لم ترض المعارضة بحكمه فليرجح جانب عبد الرحمن ، والفرق بين هذه الرواية وبين رواية ابن الاثير أن صوت عبد الرحمن سوف يكون هو كل شيء عند تساوي الأصوات في رواية ابن الأثير ، وسوف لا يكون لدور عبد الله كبير خطر ، الأمر الذي قد يتخذه المستشرقون دليلاً على أنه قد كان هناك تآمر على عليّ وعمل مرتب لاقصائه عن الخلافة ، وعلى العكس من ذلك ما نراه في رواية ابن ميمون فانها تجعل أمر الترجيح عند التساوي الى عبد الله وتجعل صوت عبد الرحمن مرجحاً في حالة واحدة ، وهي عندما ترفض المعارضة حكم عبد الله ، وقد أجمل صاحب(٣) البداية والنهاية وصية عمر لولده عبد الله دون ذكر لعبد الرحمن الأمر الذي يفهم منه أنه لا يرى رأي ابن الأثير ، والأقرب إلى عدالة عمر ونزاهته في رأيي أنه قد جعل الحكم للأكثر ، فإن لم يكن فإلى ولده عبد الله دون أن يقيده ودون أن يجعل للمعارضة الحق في رفضها لحكمه ، وأما عبد الرحمن فقد كان صوته مساوياً لصوت زملائه في جميع الأحوال .

وما أشك في أن الحزم والتوفيق قد حالفا عمر وهو يضع هذه الضمانات ، فلو أنه أطال المدة وأضاف إلى هذا

---

(١) انظر الكامل لابن الأثير : ٢١/٣ (٢) انظر الطبري : ٣٥/٥ ـ ٣٨ (٣) انظر البداية والنهاية : ١٤٦/٧

المجلس مثله أو أكثر من غير قريش وغير المهاجرين أو منهما ومن غيرهما من خاصة المسلمين كما كان يرى طه حسين[1] لجاز أن يعود الخلاف جزءاً بين المهاجرين والأنصار ، ولجاز أن يتجاوز المدينة إلى غيرها من الأمصار ، ولو أن طه حسين كلف نفسه مؤونة البحث لألفى ضالته المنشودة في الإمامة[2] والسياسة ، فقد جاء في هذا الكتاب أن عمر قد أضاف الى هذا المجلس شيوخ الأنصار وليس لهم من الأمر شيء ، وأضاف اليه كذلك الحسن بن علي ، وعبد الله بن عباس وليس لهما من الأمر شيء ، وهو رأي قد سبق أن ناقشناه وأقمنا البراهين على فساده ، ومن يدري فقد يكون عمر قد أدرك بفطنته الثاقبة أن هذا الاعتداء عليه إنما هو جزء من مؤامرة[3] واسعة دبرها الموالي في العراق ، وأرسلوا من أجلها أبا لؤلؤة غلام المغيرة من الكوفة إلى المدينة ، وأنهم كانوا يتوقعون اختلاف المسلمين بعد قتل عمر ، وأن هذه فرصة لو أتيحت لانقضوا فأعادوا الملك الفارسي إلى عرشه ، والحكم الفارسي إلى أهله .

وأمر آخر أخذه طه على عمر وهو أنه لم يأمر ببقاء هذا المجلس رقيباً يناقش الخليفة ويحاسبه . وعندي أن عمر لم يكن في حاجة الى هذا الاجراء ، فقد كان اعلام الصحابة يقومون بهذه المهمة عملاً منهم بقوله تعالى ﴿ ولْتَكُنْ منكم أُمَّةٌ يَدْعُونَ إلى الخير ويَأمرونَ بالمعروف وينهَوْنَ عن المنكر ﴾ ولو أن عمر قد أمر ببقاء هذا المجلس رقيباً على تصرفات الخليفة ، لكان ضرره أكثر من نفعه ، لأنه إذا قام الخلاف بين الخليفة وبين المجلس ، فإما أن يسلك في تقويمه مسلك النصح والارشاد ، وحينئذ لا يكون بين عمله وبين عمل أعلام الصحابة فرق ، وأما أن يسلك طريق العنف والقوة وحينئذ تكون الفتنة ويكون الصراع الذي لا تحمد عواقبه ، وقد عقب الدكتور طه حسين على هذه المآخذ التي أثارها حول المجلس معتذراً

(١) انظر الفتنة الكبرى : ١/١٥ ـ ٦٤
(٢) انظر الإمامة والسياسة : ٤٠ ـ ٤١
(٣) انظر فجر الاسلام : ١٦١

لعمر بأنه قد أعجل ، ولو أتيح له الوقت وأتيحت له القوة لكان له فيه رأي غير هذا الرأي ، وقد فاته أن يطالع « ابن سعد » ليعرف أن عمر قد ألف مجلسه هذا وهو صحيح قوي عندما أحسَّ بدنو أجله وتوجس الخطر من الموالي والعلوج عليه .

ومهما يكن من شيء فقد اجتمع المجلس في حياة عمر وبأمر منه ، وهذه هي رواية الطبري[1] عن ابن ميمون وفي غيرها أن اجتماع المجلس إنما كان بعد وفاته في بيت المال أو في حجرة عائشة أو في مكان آخر ، وإذن فهذا الاجتماع هو الاجتماع الثاني في رواية ابن ميمون وهو الأول في غيرها .

٤ ـ وقد تجلى نشاط عبد الرحمن في سائر أعمال هذا المجلس ، واتضحت كياسته وحسن سياسته ، فهو قد اقترح على الأعضاء أن يتنازل أحدهم عن الخلافة ويتقلدها أيام الشورى على أن يفوض إليه أمر الاختيار ، وهو قد عرض عليهم اقتراحاً ثانياً بعد أن رفض هذا الاقتراح الأول ، بأن يكون هو المتنازل عن الخلافة ، وأن يكون هو الذي يتولى الاختيار للمسلمين ، وقد قبل هذا الاقتراح بترحيب من عليّ في رواية ابن سعد[2] عن ابن هارون ، وبعد تلكؤ وتردد حتى أخذ الميثاق عليه بألاَّ يحابي ذا رحم لرحمه في رواية الطبري[3] عن ابن ميمون ، وهو من قبل قد حال بين عليّ وعثمان عندما تقدم كل منهما للصلاة عليه ، ودعا صهيباً ليتولى هذه المهمة كما هي وصية[4] الفاروق ، وهكذا أعطى علي ميثاقه على أن يكون مع ابن عوف على من بدَّل وغيّر، وأن يرضى بمن يقع عليه اختياره من أعضاء المجلس ، وأخذ منه العهد والميثاق على أن يتحرى مصالح المسلمين ويحسن الاختيار لهم ، وألا تدفعه الروابط الخاصة إلى محاباة أحد المرشحين ، وتفضيله من غير حق ، وأمام هذا التفويض بالاختيار من جانب عليّ ومن جانب سائر المرشحين ، قام

(١) انظر الطبري : ٥/٣٤ ـ ٣٨
(٢) انظر « الطبقات الكبرى » لابن سعد : ٢/١٣٤
(٣) انظر الطبري : ٥/٣٦ ـ ٣٨
(٤) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد : ٢/ ٣٦٠ ـ ٣٦٧

عبد الرحمن فخلى بعلي وسأله إن لم يبايعه فمن يراه أحق بهذا الأمر ؟ فقال عثمان ، وسأل عثمان مثل ذلك فقال عليّ ، وسأل سعداً والزبير فقالا عثمان ، وهذه هي رواية الطبري [١] عن ابن ميمون . وجاء في أواخر هذه الرواية نفسها بعد ذلك أن عبد الرحمن سأل سعداً والزبير في المسجد أن يخليا هذا الأمر وبني عبد مناف ، وأنهما قد اختارا علياً وهو تناقض لا مبرر له ، فلم يقع من الأحداث ما يدعو الرجلين إلى تغيير رأيهما وتحويل اتجاههما من الجانب الذي اختاراه من قبل إلى غيره ، وروى ابن سعد [٢] باسناده أن عبد الرحمن طلب من المجلس أن يجعل أمره إلى ثلاثة منه فاختار الزبير علياً ، واختار طلحة عثمان ، واختار سعد عبد الرحمن ، واجتمع الثلاثة حين جعل الأمر اليهم فقال عبد الرحمن أيكم يبرأ من الأمر ويجعل الأمر إليِّ ، ولكم الله عليَّ ألا آلوكم عن أفضلكم وخيركم للمسلمين ؟ فسكت الشيخان عليّ وعثمان فقال عبد الرحمن تجعلانه إليّ وأنا أخرج منها . فوالله لا آلوكم عن أفضلكم وخيركم للمسلمين . قالوا نعم وموقف الزبير في رواية ابن سعد هذه الى جانب علي ، وهو ما يختلف وما جاء في رواية ابن ميمون بالنسبة للواقعة الأولى ، وإن كان يتفق وما جاء فيها بالنسبة للواقعة الثانية ، بينما الأمر بالنسبة لسعد مختلف تماماً في رواية ابن سعد عنه في رواية ابن ميمون ، فانه قد اختار في رواية ابن سعد جانب عبد الرحمن ، بينما اختار في رواية ابن ميمون عثمان في الواقعة الأولى ، وعلياً في الواقعة الثانية .

وعندي ان ما رواه ابن سعد ليس بصحيح ، لأن تنازل الزبير وطلحة وسعد عن الخلافة هكذا بلا سبب سوى طلب عبد الرحمن أمر يصعب تصديقه ، وكيف يتنازل طلحة وهو قد كان غائباً [٣] ولم يحضر إلا بعد أن تم الأمر لعثمان ؟ والقول بأن سعداً كان

---

(١) انظر الطبري : ٥/ ٣٦ - ٣٨

(٢) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد : ٣/ ٣٣٩

(٣) انظر الإمامة والسياسة : ٤٠ - ٤١

منصرفاً عن الخلافة قول لا يستقيم ، إذ كيف ينصرف عنها ويقبل الولاية على الكوفة بعد ذلك في خلافة عثمان .

وأقرب الروايات إلى الصواب في رأيي هي رواية [1] ابن ميمون التي تذكر أن عبد الرحمن قد عرض على أعضاء المجلس أن يتنازل أحدهم عن الخلافة ، على أن يختار لها أفضلهم ، فلما رفضوا تنازل عنها هو ، وأن علياً وسعداً والزبير قد اختاروا عثمان عندما سألهم عبد الرحمن إذا لم يبايعهم فمن يرونه أهلاً لتولي شؤون المسلمين ، وأن ما جاء في آخر هذه الرواية من مطالبة عبد الرحمن لسعد والزبير أن يخليا هذا الأمر وبني عبد مناف ، وإيثارهما علياً بعد ذلك غير صحيح ، لأن هذه عصبية يبعد أن يُؤَرِّث نارها عبد الرحمن .

٥ ـ وقد يكون ضرورياً ونحن في طريقنا نحو استخلاف عثمان أن نعرج على عليّ فنميط النقاب عن موقفه رضي الله عنه منذ قبض عمر حتى أعطى ميثاقه إلى عبد الرحمن . وأبادر فأقرر أن علياً قد استشرف[2] للخلافة في هذه البيعة ، وأنه كان حريصاً على أن تكون الشورى والاختيار هما سبيله إلى تقلد أعباء هذا المنصب فيها ، ومعنى هذا أن الرجل قد استشرف للخلافة في الوقت الذي أسلم فيه أمره إلى زملائه من أعضاء المجلس ، فإن استخلفوه فذاك ، وإن تجاوزوه إلى غيره فهو نعم المعين لمن أمروه ، وهو نعم السامع والمطيع لمن اختاروه وآثروه .

وإنك لتقرأ ما كتبه الطبري[3] وابن سعد وابن قتيبة وابن الأثير[4] في تسجيلهم لهذا الموقف فيصعب عليك تصوره فضلاً عن تأييده والاستراحة اليه ، وقد رأيت أن ألخص ما فهمته من هذه الكتب وما يدور في فلكها في نقاط :

أولاها : أن علياً كان يشعر بعدم

(١) انظر الطبري : ٥/٣٦ ـ ٣٨
(٢) انظر تاريخ الخلفاء للسيوطي : ١٩٣ ـ ١٩٤
(٣) انظر الطبري : ٥/٣٥ ـ ٣٨
(٤) انظر الكامل لابن الأثير : ٣/٢٨

الارتياح بالنسبة لتكوين مجلس الشورى ، وبالنسبة لطريقة الاقتراع فيه ، وبالنسبة للبرنامج الذي وضع لأعماله حتى يتقلد الخلافة واحد من أفراده .

ومن الأدلة التي سجلتها هذه الكتب ما روته عن عليّ من قوله لأقاربه من بني هاشم « إن يطع فيكم قومكم فلن تؤمّروا أبداً » ومنها كذلك ما روته من قوله لعمه العباس بن عبد المطلب « لقد عدلَتْ عنا » وتعليله هذا بأن عمر قد قرن به عثمان وقال : إذا اختار اثنان رجلاً واثنان رجلاً فكونوا مع الطرف الذي فيه عبد الرحمن ، وعبد الرحمن صهر عثمان وأخوه[1] في الاسلام ، وسعد لا يخالف ابن عمه عبد الرحمن ، وطلحة والزبير مشكوك في موقفهما ومعنى هذا أنه سوف ينتصر حزب عثمان حتى وإن انضم طلحة والزبير إلى جانب عليّ

والنقطة الثانية وهي أن عمر لم يجعل لأحد من المعارضين فسحة لايضاح وجهة نظره ، فهو قد أمر ألا تزيد الشورى على ثلاثة أيام ، وهو قد أمر أن يقتل المخالف كائناً من كان ، وهو قد أمر أبا طلحة في خمسين من قومه بحراسة[2] المجلس حتى لا يتصل بالناس وحتى لا يتصل به الناس

والنقطة الثالثة وهي أن أعضاء المجلس جميعاً كانوا من قريش ؛ وقريش كلها كانت لا تميل إلى أن يؤول الأمر إلى عليّ ، لما زعموه من أنه قد تقرر[3] في أذهانهم من أن الخلافة إذا تولاها الهاشميون فسوف لا تعدوهم ما بقي منهم طارق ، وإذا تولاها غيرهم فسوف يتداولونها فيما بينهم

وقد[4] كانت قريش في زعمهم على استعداد لبذل كل ما تستطيعه للحيلولة بين عليّ وبين تولي هذا المنصب ، فهو

(١) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد : ٥٦/٢
(٢) انظر تاريخ الخلفاء للسيوطي : ١٥٤
(٣) انظر الطبري : ٣٨/٥ ، أنظر الكامل لابن الأثير : ٣٠/٣
(٤) انظر عبقرية الإمام للعقاد : ١٠٦

قد قتل منها من قتل في سائر الحروب التي كانت بينها وبين النبي عليه الصلاة والسلام ، وهو كان أشبه الصحابة بعمر الذي ضيق على قريش وحدد إقامة كبار الصحابة منها بالمدينة ، وحظر[1] على كل من يريد الخروج منها أن يخرج إلا بإذن مؤقت ، ولمصلحة مؤقتة كذلك ، ومن غير المرغوب فيه أن تسمح قريش راضية بأن يلي أمورها رجل مثل عمر ، وأن يسوسها بمثل سياسته ، وعلى العكس من ذلك كان عثمان بن عفان : فهو شيخ كبير يسهل التأثير عليه ، وهو سمح وديع ترجى ليونته ، ولا تتوقع غلظته وشدته ، وهو أمير لدى قريش عامة ، ولدى الأمويين منهم خاصة حتى وهم على الكفر وهو على الايمان ، ومن أجل هذا أسفره[2] النبي عليه الصلاة والسلام عنه في صلح الحديبية دون غيره من أقاربه وبني عشيرته ، واستطرد هؤلاء المؤرخون فذكروا أن عليّاً لم يخف شعوره على زملائه من أعضاء مجلس الشورى ، فقد روى ابن ميمون أنه رضي الله عنه قابل سعداً وهو زهري من قبل أبيه[3] وأموي من جهة أمه [4] ، فقال له : ﴿ اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً ﴾ أسألك برحم ابني هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وبرحم عمي حمزة منك أن لا تكون مع عبد الرحمن لعثمان ظهيراً عليّ فاني أدل بما لا يدلي به عثمان ، وروى كذلك[5] أن عبد الرحمن لما عرض تنازله عن الخلافة على أن يختار لها أفضل المرشحين صمت عليّ وأبى ، حتى أخذ عليه موثقاً ليعملّن بالحق ولا يتبع الهوى ، ولا يحابي ذا رحم لرحمه ، أضف إلى هذا وذاك هذه الخطبة[6] التي سجلها الطبري والتي ألقاها عليّ بين زملائه أعضاء المجلس والتي نوه فيها بمكانته ومكانة أهل بيته ، وما كان

---

(١) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد : ٣/٦٢ - ٦٤ ، أنظر الطبري : ٥/١٣٣ - ١٣٤ ، أنظر التمهيد والبيان : ٨١

(٢) انظر العواصم من القواصم : ١٠٥

(٣) انظر الطبري : ٥/٣٦ - ٣٨

(٤) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد : ٣/١٣٧

(٥) انظر الطبري : ٥/٣٦ - ٣٨

(٦) انظر الطبري : ٥/٣٩ - ٤٠

لهم جميعاً من الأثر الطيب في حماية الحق وإعلاء لواء الدين ، وهدد بأن الأحداث إذا لم تسلك طريقها المستقيم فسوف يمتشق الحسام ، وسوف تعصف عواصف الفتن ويجني المسلمون ثمار الفرقة والانقسام .

وعندي أن ما رواه ابن ميمون ومن دار في فلكه من رواة الطبري وغيره شيء ، وأن واقع التاريخ وحقائقه في هذا الموقف شيء آخر ، ومرجع هذا في تصوري الى وجوه منها :

أن عمر لم يكن مطلق الاختيار في ترشيحه أعضاء مجلس الشورى فقد كانوا شيوخ قريش وزعماء المهاجرين ، بل لقد كانوا قادة[1] الناس ورؤساءهم ، ولم يكن في مقدور عمر كما أسلفنا أن يتجاوزهم إلى غيرهم إلا إذا تخلى عن البرنامج الذي أعلنه أبو بكر في مؤتمر السقيفة لاختيار الخليفة .

ومنها أن صوت عبد الرحمن لم يكن هو المرجح عند تساوي الأصوات في الاقتراع ، وإنما كان ذلك إلى صوت عبد الله بن عمر ، وقد قرر ابن ميمون وهو صاحب هذا الخبر هذه الحقيقة .

ومنها البرنامج الذي وضع لأعمال المجلس لم يكن مقصوداً به الاساءة إلى مركز أحد المرشحين ، وإنما كان الهدف منه هو درء الفتنة وجمع الكلمة والحفاظ على وحدة الأمة .

ومنها أن الأمر لو كان أمر مصاهرة لاستخلف عمر عليّاً بادىء ذي بدء ، فقد كان صهراً له وكانت أم كلثوم ابنة عليّ آثر أزواجه إليه فيما أرى ، لحداثة سنها من جهة ولأن النبي عليه الصلاة والسلام كان جدها لأمها من جهة أخرى .

ومنها أن الأمر لو كان أمر قرابة لكان انحياز المجلس إلى جانب عليّ ، ولكان عثمان أولى بالاعتراض من عليّ نفسه ، فقد كان الزبير[2] زوجاً لصفية وهي عمة عليّ وابن عم لخديجة ،

---

(١) انظر الطبري : ٥/٣٤ - ٣٨

(٢) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد : ٥/١٠١ - ١١٢

وهي أم زوجته ، وكان سعد [1] وعبد الرحمن من بني زهرة ، وبنو زهرة رهط آمنة والدة النبي عليه الصلاة والسلام ، فهما من أخوال فاطمة ، وأخوال أولاد عليّ منها ، وعلى هذا الأساس يصبح توسل عليّ لسعد واعتراضه على اعطائه ميثاقه إلى عبد الرحمن حتى يعطيه العهد بأن يترفع عن الروابط الخاصة التي بينه وبين عثمان أمر لا مبرر له ، لأن قرابة سعد وعبد الرحمن إلى عليّ أدنى منها إلى عثمان ، ثم إن هذه الرواية التي رواها ابن ميمون في شأن عليّ وعبد الرحمن تتناقض وما رواه ابن سعد[2] عن ابن هارون ، وقد جاء فيها أن علياً تحمس لما اعتزمه عبد الرحمن من التنازل عن الخلافة ، على أن يتولى هو أمر الاختيار مبرراً ذلك بما سمعه عن النبي عليه الصلاة والسلام من أن عبد الرحمن أمين في الأرض وأمين في السماء .

بقيت خطبة عليّ في أعضاء المجلس والذي ينعم فيها النظر يرى أنها موضوعة لزج عليّ في الفتنة التي استعرت نارها في أواخر عهد عثمان والقاء ثقلها على كاهله ، وهو أمر لا يستطيع ابن ميمون وغيره ممن نسج على منواله الاحتجاج له والبرهنة عليه ، وأخيراً يزعم ابن ميمون أن العباس طلب من عليّ أن يعتزل المجلس ، فان لم يفعل فليرفض كل ما يعرضه عليه ، إلا أن يضعوا مقاليد الخلافة بين يديه ، وما أرتاب في شيء ارتيابي في صحة هذا الخبر ؛ فإن العباس لا يمكن أن يكون قد نصح علياً هذه النصيحة وهو يريد الخير له ، فلم يكن عليّ قادراً على الأخذ بالخطة الأولى ، لأنه لو فعل لأضاع حقه الذي خوله له مكانه في المجلس ، لأنه كان عليه حينئذ أن يترك هذا الأمر ليتولاه غيره ، أو أن يقاوم بالقوة ما أمر به عمر ، وهو أمر لا يخطر بباله فضلاً عن سوء عاقبته . ولم يكن قادراً كذلك على الأخذ بالخطة الثانية ، فان المجلس حينئذ كان سيختار من

(١) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد : ٣/١٢ ، ١٣٧/٦

(٢) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد : ١٣٢/٣

يشاء ، وليس أمام عليّ إذا فاتته الأغلبية وفاته الجانب الذي فيه عبد الله الا ان يبايع لمن وقع عليه الاختيار ، والا ضربت عنقه بالسيف كما هي وصية الفاروق .

فأنت ترى أن ما رواه ابن ميمون وغيره في تصوير موقف عليّ كرم الله وجهه في هذه الفترة غير قائم على أسس تستطيع الصمود أمام النقد المحايد والمناقشة المنصفة ، وأنه رضي الله عنه لم يكن يشعر بشيء تجاه تأليف المجلس وطريقة الاقتراع فيه ، وقد أجمع الرواة بما فيهم ابن ميمون على أن علياً قد أثنى على عمر وأشهد ابن عباس على نقاء صفحته ومحبة النبي عليه الصلاة والسلام له ولو كان يحس بشيء من الامتعاض ما قال فيه ما قال .

٦ ـ ونعود إلى عثمان رضي الله عنه لنعرف كيف تم الأمر له ، ويختلف المؤرخون في عرض هذه القضية فيقول[١] ابن سعد : إن عبد الرحمن لما فوّض اليه أمر الاختيار خلا بعليّ وقال له : إن لك من القرابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم والقوم ، والله عليك لئن استخلفت لتعدلن ، ولئن استخلف عثمان لتسمعن ولتطيعن فقال : نعم . قال وخلا بعثمان فقال مثل ذلك . قال ، فقال عثمان : نعم قال فقال : ابسط يدك يا عثمان فبسط يده فبايعه وبايعه عليّ والناس ، ويقول الطبري[٢] إن عبد الرحمن بعد أن تعرف على آراء المرشحين راح يسأل المسلمين سراً وجهراً ، فكانت نتيجة الاستفتاء إلى جانب عثمان في رواية ابن ميمون ، وكانت منقسمة بينه وبين عليّ في رواية عبد العزيز[٣] ، وأن عبد الرحمن قد اجتمع بكل من عليّ وعثمان قبل أن يرقى المنبر للبيعة وتحدث إليهما بما لم تفصح عنه الرواية الأولى ، أو بأنه قد عرض عليهما البيعة على كتاب الله وسنة رسوله وسيرة الشيخين ، فقال عليّ لا ولكن على جهدي من ذلك

(١) أنظر الطبقات الكبرى لابن سعد : ٣/٣٣٩ وقارن تاريخ الخلفاء للسيوطي : ١٥٣ ـ ١٥٤

(٢) انظر الطبري : ٥/٣٦ ـ ٣٨

(٣) انظر الطبري : ٥/٣٩ ـ ٤١

وطاقتي ، وقال عثمان : نعم وهذا هو ما جاء في الرواية الثانية ، ثم إن عبد الرحمن رقي المنبر وطلب من الناس أن يشيروا عليه ، فاختلف عمار والمقداد مع ابن أبي السرح وابن أبي ربيعة ، وامتد الخلاف واتسع بين الهاشميين والأمويين ، وقام سعد بن أبي وقاص وطلب الاسراع من عبد الرحمن قبل أن يفتتن الناس ، فعرض عبد الرحمن البيعة على عليّ ، على أن يعمل بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الشيخين فقال : أرجو أن أفعل وأعمل بمبلغ علمي وطاقتي ، فانصرف إلى عثمان وقال له ما قاله لعليّ وأجابه عثمان إلى ما طلبه منه فبايعه ، وغضب عليّ وقال : لقد حبوته حبو دهر ، ليس هذا أول يوم تظاهرتم فيه علينا فصبر جميل والله المستعان على ما تصنعون ، والله ما وليت عثمان إلا ليرد الأمر اليك ، والله كل يوم هو في شأن ، فقال عبد الرحمن : يا عليّ لا تجعل على نفسك سبيلا ، فاني قد نظرت وشاورت الناس فإذا هم لا يعدلون بعثمان ، فخرج عليّ وهو يقول سيبلغ الكتاب أجله ، ولام المقداد عبد الرحمن لاختياره عثمان وهدد بأشعال نار الفتنة لو أنه وجد من يعاونه ، وعجب من صرف الخلافة عن عليّ وهو أحق بها من بين سائر المسلمين . هكذا حدثتنا رواية ابن ميمون .

أما رواية عبد العزيز فلم تذكر شيئاً عما كان بين أنصار عليّ وأنصار عثمان ، ولا ما كان بين المقداد وبين عبد الرحمن ، ولا ما تفوه به عليّ بعد أن انصرفت عنه الخلافة ، وإن كانت قد نصت على أنه قد تلكأ ، وأنه عاد وشق الصفوف وبايع عثمان ، وزعمت هذه الرواية أن جواب عليّ لعبد الرحمن عندما عرض البيعة عليه ورفضه العمل بسيرة الشيخين إنما كان سببه خديعة عمرو بن العاص رضي الله عنه له ، فانه قد التقى به في أيام الشورى كما هو نص هذه الرواية وقال له ان عبد الرحمن رجل مجتهد وانك ان لوحت له بالعزيمة انصرف عنك ، وأنه قد التقى بعثمان كذلك ونصحه بعكس هذه النصحية ، ولست أدري كيف التقى عمرو بعليّ وعثمان وقد أوصى الفاروق بألا يغادر المجلس مكان اجتماعه حتى يتم

اختياره للخليفة ، وأمر أبا طلحة في خمسين من قومه بحراسته لتنفيذ هذا الشرط ، ولست أدري كذلك كيف عرف عمرو ما كان يدور بخلد عبد الرحمن حتى نصح كلاً من الرجلين بما نصحه به .

وعلى كل حال فالروايتان كما ترى مختلفتان في نتيجة الاستفتاء ، أكانت إلى جانب عثمان وحده ، أم كانت مترددة بينه وبين عليّ كرم الله وجهه ، وهما مختلفتان كذلك فيما أفضى به عبد الرحمن إلى كل منهما ، وفي إجابة عليّ لعبد الرحمن عندما عرض البيعة عليه ، فقد قال في الرواية الأولى[1]: « أرجو أن أفعل وأعمل بمبلغ علمي وطاقتي » وهو جمع بين العزيمة والاجتهاد ، وقال له في الرواية الثانية[2]: « لا ولكن على جهدي وطاقتي » وهو اجتهاد فقط وبين الجوابين كما ترى فرق بعيد .

والروايتان متناقضتان كذلك في موقف عليّ من بيعة عثمان ، فقد ذكرت رواية ابن ميمون أنه قد غضب وهدَّد وخرج من المسجد دون أن تصرح بما إذا كان قد بايع أم لا ، وذكرت رواية عبد العزيز أنه بايع بعد تلكؤ وتردد .

فأنت ترى أن ما رواه ابن سعد مختلف كل الاختلاف عما رواه الطبري على ما بين روايتي هذا الأخير من التضارب والتناقض ، وما أشك في صحة ما رواه ابن سعد لأنه هو الذي يتفق وما أوصى به عمر ، وأن عبد الرحمن قد بايع لعثمان بناء على اتجاه غالبية المجلس ، وعلى التفويض الذي أخذه منه .

أما ما رواه الطبري فهو الى ما فيه من التناقض غير متفق وما أوصى به عمر ، فقد أدخل الجمهور في الشورى وهو ما قد تحاماه عمر في رأيي مخافة الفتنة وتفرق الكلمة ، ولو كان فيه مصلحة لأدخله رضي الله عنه في وصيته ، وهو قد جعل التزام عثمان باقتفاء سيرة

(١) انظر الطبري : ٥/٣٧ ـ ٣٨

(٢) انظر الطبري : ٥/٤٠ ـ ٤١

الشيخين هو المرجح له على عليّ ، بينما جعل عمر الترجيح إلى رأي غالبية أعضاء المجلس ؛ فان لم توجد فالى حكم ولده عبد الله ، ولم يشترط الالتزام بسيرته وسيرة صاحبه من قبله ، وما كان له أن يفعل وقد عهد إليه أبو بكر دون أن يأخذه بهذا الشرط ، بل لقد اضطر هو نزولاً على حكم الظروف أن يجتهد في تقسيم الأراضي على الجند ، واعطاء المؤلفة قلوبهم من الزكاة ، ولو أخذنا بروايتي الطبري هاتين فماذا كان سيفعل عبد الرحمن إذا أجابه عليّ إلى ما طلبه منه من اقتفاء أثر الشيخين ؟ وهو ما سجله صاحب الإمامة[1] والسياسة بالفعل : أكان سيبايعه ويترك عثمان الذي أيدته أغلبية المجلس وآثره الجمهور في رواية ابن ميمون وتردد بينه وبين عليّ في رواية عبد العزيز ؟ أم أنه كان سيبحث عن طريقة أخرى لصرفه البيعة عن عليّ إلى عثمان ؟ والحق أن هذه القصة إنما صنعت لتصوير عليّ في صورة المخدوع المتآمر عليه ، فقد جاء في رواية عبد العزيز كما أسلفنا أن عمرو بن العاص قد التقى بكل من عليّ وعثمان في أيام الشورى وأدلى إليه بما ينبغي أن يقوله لعبد الرحمن ، وأن علياً قد كان ضحية هذه النصيحة .

بقي علينا أن نعرف الموقف الذي وقفه عليّ من بيعة عثمان والذي اختلف فيه النقل عن الرواة ، فقد روى ابن سعد[2] من طرق مختلفة أن علياً قد أسرع الى مبايعة عثمان ، وأنه كان هو الرجل الثاني بعد عبد الرحمن ، أو أنه كان على الأقل من أوائل المبايعين ، وروى الطبري[3] وابن الأثير[4] وصاحب الإمامة[5] والسياسة وغيرهم ما يصرح بتردده وتلكئه ، بل إن رواية الطبري عن ابن ميمون قد ذكرت غضبه وخروجه من المسجد دون أن تشير بما إذا كان قد بايع أم لا ، وإن كانت لهجتها تدل على أنه لم يبايع في هذا

---

(١) انظر « الإمامة والسياسة » : ٤٣ ـ ٤٦

(٢) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد : ٦٢/٢

(٣) انظر الطبري : ٣٤/٥ ـ ٤١

(٤) انظر الكامل لابن الأثير : ٣٠/٣

(٥) انظر الإمامة والسياسة : ٤٣ ـ ٤٦

المجلس ، وأراني أكثر اتجاهاً الى ما رواه ابن سعد واختاره الحافظ[1] ابن كثير ، فقد رضي عليّ بأن يدخل في الشورى ، وأن ينزل فيها على شروط عمر ، وقد أعطى عبد الرحمن عهده بأن يكون معه على من خالف وأن يرضى من اختاره وليس عليّ من الذين يهوون الخلاف ، ولا هو من الذين يعاهدون ثم ينكثون .

وواضح من حديثنا هذا حول بيعة ذي النورين رضي الله عنه أن عمر لم يكن مطلق الاختيار في انتخاب هذا المجلس ولا في استخلاف أحد أعضائه ، وأنه قد توقع الخطر على حياته من الأعاجم فأعلن عن مجلسه هذا حتى يحول بين هؤلاء الأعاجم وبين ما يستهدفونه من تفريق كلمة المسلمين وتمزيق وحدتهم ، وعلى هذا الأساس وضع ما وضع من الشروط واتخذ ما اتخذ من الضمانات ، وأن أعضاء المجلس جميعاً قد كانوا عند حسن ظنه بهم ، فقد التزموا البرنامج الذي رسمه لهم ولم يحيدوا عنه ، وقد رأيت الروايات التي حاولت أن تصور هذا الحدث على غير هذه الصورة ، وكيف أنها لا تستطيع الصمود أمام النقد المنصف والنقاش القائم على أسس العلم وقوانين المنطق .

سدد الله الخطى وبارك المسعى وجعل هذا العمل خالصاً لوجهه سبحانه ، وصلى الله على محمد النبي الأمي وعلى أزواجه أمهات المؤمنين وعلى خلفائه الراشدين أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ وعلى الصحابة أجمعين وتابعيهم باحسان الى يوم الدين .

الدكتور عبد العزيز غنيم

---

(١) انظر البداية والنهاية : ١٤٦/٧ ـ ١٤٧ وقارن تاريخ الخلفاء للسيوطي : ١٥٣ ـ ١٥٤ والفتنة الكبرى ١/٥١ ـ ٦٤